تعريف العلامة التجارية:

العلامة التجارية هي أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يريد استعمالها أي شخص يميّز بها بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات غيره . كما يعبر عنها عن طريق حروف أو رسوم أو علامات أو خليط من هذه الأشياء .

و قد عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق العلامة التجارية بأنها "اسم، مصطلح ، إشارة، رمز أو تصميم أو مزيج من هذا تهدف إلى تعريف سلعة أو خدمة بائع أو مجموعة من الباعة وتقوم بتمييز هذه السلعة أو الخدمة عن السلع و الخدمات المنافسة ."

عرف المشرع الجزائري العلامة بمقتضى المادة الثانية من الأمر 06/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالعلامات بقوله "العلامات :كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي لا سيما الكلمات بما فيها أسماء الأشخاص والأحرف والأرقام والرسومات أو الصور والأشكال المميزة للسلع أو توضيبها والألوان بمفردها أو مركبة التي تستعمل كلها لتمييز سلع أو خدمات شخص طبيعي أو معنوي عن سلع وخدمات غيره و تعتبر لعلامة كل رمز قابل للتمثيل الخطي وبمفهوم المخالفة لا تعد بمثابة علامة الرموز الأخرى التي لا تقبل بطبيعتها التمثيل الخطي.

كما طرح الفقه عدة تعريفات للعلامة وجميعها لم تسلم من الانتقادات وأمام قصور هذه التعريفات يمكن تعريف العلامة على أنها "كل رمز قابل للتمثيل الخطي يتميز عن غيره بصفات خاصة به وجديدة ومبتكرة وغير مخالفة للنظام العام و الآداب العامة أيا كان تمثيل الرمز سواء كان ممثلا في كلمات أو أسماء أشخاص أو أحرف أو أرقام أو صور أو ألوان أو نقوش أو توضيب السلع أو أصوات أو لمس أو الرائحة التي تتميز بها السلعة و متى تم تسجيل هذه العلامة فإنها تستفيد من الحماية المقررة لها ويستفيد صاحبها من احتكار استغلالها بأي وجه من أوجه الاستغلال.

وظائف العلامة التجارية: للعلامة التجارية عدة وظائف من بينها:

-تحديد مصدر المنتجات والبضائع والخدمات؛

-تعبير العلامة التجارية عن صفات المنتجات والبضائع؛

-ترفع الثقة بالمنتجات والبضائع وتكون دافعا للعملاء لتفضيلها عن غيرها؛

-تحدد العلامة التجارية مركز المنتج أو الصانع أو مقدم الخدمة بين منافسيه؛

-وسيلة من وسائل المنافسة المشروعة.

-تقدم العلامة التجارية ضمانا لحماية المستهلكين.

: بالرجوع إلى الفقرتين الأولى والثانية السابقة الذكر من نص المادة الثانية، وكذلك الفقرة الرابعة من المادة السابعة من نفس الأمر رقم 06/03 المتعلق بالعلامات نستنتج الشروط اللازم توافرها في العلامة التجارية لقبول تسجيلها وهي:

1- أن تكون العلامة مميزة: وهناك من يطلق عليها العلامات الفارقة بمعنى أن تكون العلامات التجارية التي يمكن تسجيلها مؤلفة من حروف أو رسوم أو علامات أو خليط لها صفة فارقة، أي قدرة على تمييز بضائع صاحبها عن بضائع غيره من الناس، ويقصد بذلك أن يكون للعلامة شكلاً مميزاً خاص بها أي أن تتصف العلامة بطبيعة ذاتية تمنع من الخلط بغيرها وتجعل من اليسر معرفتها، وتكون العلامة مميزة متى تم وضعها بطريقة هندسية معينة كأن تتخذ شكلاً دائرياً أو مربعاً أو مسدساً مميزاً، أو متى تم رسمها بشكل زخرفي معين، أو متى تم حفرها بشكل بارز مميز أو بأي شكل آخر له صفة مميزة.

وعليه فإن العلامة المجردة من أية صفة مميزة لا تعد علامة صحيحة كالعلامة التي تتكون من شكل مألوف أو شكل عام شائع الاستعمال حيث أنه لا يجوز لأحد أن يستأثر بالعلامة الشائعة أو يمتلكها .

والمشرع الجزائري لما اشترط أن تكون العلامة مميزة، لم يقصد بهذا الشرط أن تتضمن العلامة شيئاً أصيلاً مبتكراً لم يكن موجوداً، وإنما أن تكون مميزة بما يجعلها قابلة للتمييز عن غيرها من العلامات لمنع حصول اللبس لدى المستهلكين، وإذا فقدت العلامة طابعها المميز لا تعد علامة صحيحة ولهذا نص المشرع الجزائري على السمات والرموز التي يحظر استعمالها كعلامة واستثناءها من التسجيل بمقتضى نص المادة السابعة من الأمر 06/03 والتي نصت على أنه تستثنى من التسجيل :

- الرموز التي لا تعد علامة في مفهوم المادة 2/2

- الرموز الخاصة بملك العام أو المجردة من صفة التمييز .

2- أن تكون العلامة جديدة: معناه لم يسبق استعمالها من قبل شخص آخر فالغاية من العلامة التجارية هي تمييز المنتوجات للحلول دون الخلط بينها وبين منتجات مماثلة، لذلك يجب أن تكون العلامة التي يضعها التاجر أو الصانع على منتوجاته جديدة وبالتالي لا يمكنه أن يستعمل علامة تجارية لمنتجاته إذا كان قد سبق استعمال ذات العلامة من قبل تاجر آخر بالنسبة لسلعة معينة مماثلة أو شبيهة لسلعة التاجر الأول أو حتى صنفها، فلا يجوز بالتالي استعمال العلامة التجارية المميزة لماركة سيارات لتمييز ماركة أخرى من السيارات، إذ أولوية الاستعمال هي من شروط ملكية العلامة المميزة.

غير أن استعمال علامة تجارية لتمييز سلعة معينة لا يمنع استعمالها لتمييز سلعة أخرى لا تماثلها أو لا تشابهها بل تكون بعيدة عن صنعها وطبيعتها لأنه لا ينشأ عن هذا الاستعمال أي خلط أو التباس في ذهن الجمهور حتى ولو حملت ذات العلامة التجارية.

إذا المعيار الأساسي لاعتبار استعمال العلامة من قبل شخص آخر جائز أم لا هو في إمكانية خلق التباس في الذهن بين السلعتين أو المنتجين أم لا .

وخلص القول أنه يكفي لاعتبار العلامة جديدة ألا تؤدي إلى اللبس أو التضليل مع علامة أخرى مستعملة لتمييز نفس المنتجات أو البضائع أو الخدمات.

غير أنه بالرجوع إلى الأمر رقم 06/03 نلاحظ أن المشرع لم ينص صراحة على هذا الشرط إلا أنه نستخلصه من الفقرة التاسعة من المادة السابعة من هذا الأمر "تستثنى من التسجيل: 19- الرموز المطابقة أو المشابهة لعلامة كانت محل طلب تسجيل..."

أي أنه بمفهوم المخالفة، يتم تسجيل الرموز غير المطابقة ولا المشابهة لعلامة كانت محل طلب تسجيل، بمعنى أنه لا يقبل بعلامة ليست جديدة عن تلك التي تم إيداع طلب تسجيلها، ومن باب أولى تلك التي تم تسجيلها والتي تتمتع بحماية قانونية ."

تجدد الإشارة إلى أن شرط الجودة ليس شرطاً مطلقاً، بل أن ما قصده المشرع من جودة العلامة، الجودة النسبية التي تمنع اللبس أو التضليل في مصدر المنتجات أو البضاعة.

3- شرط المشروعية: لقد نص على هذا الشرط في المادة الرابعة فقرة سابعة من الأمر 06/03 المتعلق بالعلامات "يستثنى من التسجيل:

-الرموز المخالفة للنظام العام أو الآداب العامة والرموز التي يظهر استعمالها بموجب القانون الوطني أو الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون الجزائر طرفاً فيها..."

وعليه يقصد بشرط المشروعية أن لا تكون العلامة ممنوعة قانوناً أي أن تسمح النصوص القانونية تسجيلها، وقد أخذت معظم التشريعات بالمبدأ المذكور كأصل عام، ولكن تفاوتت في مواقفها من القيود والاستثناءات التي وضعتها عليه، وعليه تكون العلامة التجارية غير مشروعة إذا ما خالفت نص قانوني امر أو نص في قانون العلامات التجارية، أو ما خالفت النظام العام والآداب العامة .

أما عن المشرع الجزائري حظر استعمال الرموز المخالفة للنظام العام والآداب العامة ولكن لم يعرف هذه الرموز، الأمر الذي تكفل فيه الفقه حيث تعد علامات غير مشروعة تلك العلامات التي تتخذ شكل كلمة تكرر العنصرية أو التفرقة بين السكان أو تحتقر فئة منهم أو تمس بسمعة النظام السياسي أو أي رمز يمثل إهانة للمجتمع في قيمه ومعتقداته وأخلاقه كأن يحمل عطر معين علامة كوكابين فمعنى ذلك وكأنه يشجع لتعاطي المخدرات .

ثانياً: الشروط الشكلية لتسجيل العلامة التجارية:

يتوقف اكتساب الحق في العلامة زيادة على الشروط الموضوعية المذكورة آنفاً إجراءات شكلية على المستوى الوطني والدولي من أجل احتكار استغلالها وحمايتها من التقليد .

1- إيداع العلامة وتسجيلها وطنياً:

-الإيداع: يقصد بالإيداع عملية تسليم أو إرسال ملف يتضمنه نموذج العلامة المطلوب حمايتها مرفقاً بتعداد لكافة المنتجات أو الخدمات التي تنطبق عليها العلامة.

أ/ صاحب الحق في الإيداع: يحق للشخص الطبيعي والشخص المعنوي في طلب إيداع العلامة التجارية، غير أنه يجوز فقط للشخص الطبيعي الحق في إيداع تسجيل العلامة الجماعية.

ويتم الإيداع من قبل صاحب العلامة شخصيا أو بواسطة وكيل عنه، وإذا كان المودع مقيما في الخارج فإنه يجب أن يعين نائبا جزائريا مقيما في الجزائر لإتمام إجراءات الإيداع، وهذا طبقا للمادة 01/13 من الأمر 06/03 والمادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 05-277 المحدد لكيفيات إيداع المعلومات وتسجيلها إلا أن المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-346 المؤرخ في 26/10/2008 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 277/05 نصت على أن يمثل طالبو التسجيل العلامات المقيمون في الخارج لدى المصلحة المختصة من قبل وكلاء طبقا للكيفيات التي تحدد بقرار من الوزير المكلف بالملكية الصناعية.

ب- كيفية تقديم طلب الإيداع:

حددت المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 277/05 مضمون طلب تسجيل العلامة كما يلي:

- طلب التسجيل يقدم في الاستمارة الرسمية يتضمن اسم المودع وعنوانه الكامل.
- صورة من العلامة على أن لا يتعدى مقاسها الإطار المحدد لهذا الغرض في الاستمارة الرسمية وإذا كان اللون عنصرا مميزا للعلامة ويشكل ميزة للعلامة على المودع أن يرفق الطلب بصورة ملونة للعلامة.
- قائمة واضحة وكاملة للسلع والخدمات.
- وصل يثبت دفع رسوم الإيداع والنشر المستحقة.

وفي حالة تمثيل المودع من قبل وكيل يجب أن يرفق طلب التسجيل بوكالة ويجب أن تكون هذه الأخيرة مؤرخة وممضاة وتحمل اسم الوكيل وعنوانه.

أما المادة الخامسة من نفس المرسوم التنفيذي تلزم كل شخص طالب التسجيل بأولوية إيداع سابقة بأن يصبح بذلك عند طلب التسجيل مع إرفاق بنسخة رسمية لهذا الإيداع في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع طلب التسجيل.

كما قضت المادة الثالثة من نفس المرسوم بأن إيداع طلب التسجيل يكون مباشرة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية، أو يرسل إليها عن طريق البريد أو بأية وسيلة أخرى مناسبة تثبت الاستلام، وتسلم أو ترسل إلى المودع أو وكيله نسخة من طلب التسجيل تحمل تأشيرة المصلحة المختصة وتتضمن تاريخ وساعة الإيداع.

ويجب أن يحرر طلب تسجيل العلامة على النموذج الذي يجب تسليمه من المعهد الوطني للملكية الصناعية.

ج/ مكان الإيداع: إن المصلحة المختصة والتي يتم الإيداع على مستواها هي المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية .

أنشئ المكتب الوطني للملكية الصناعية (ONPI) بمقتضى المرسوم رقم 63-248 المؤرخ في 10 يوليو 1963 وكانت صلاحياته تشمل كافة الملكية الصناعية التجارية لكن لم تقتصر على هذا المجال فقط بل كانت تشمل كذلك ما يتعلق بالسجل التجاري، ثم أنشأ المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية (INAPI) بناء على الأمر 73-62 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 ونتيجة لذلك

انتقلت اختصاصات المكتب الوطني للملكية الصناعية في ميدان الملكية الصناعية إلى المكتب الجديد الذي أصبح يتولى استلام وفحص طلبات الإيداع الخاصة بالعلامات في جميع أنواعها وتسجيلها ونشرها .

د/ فحص الإيداع: يتولى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية مهمة فحص ملف الإيداع من ناحية الشكل ومن ناحية المضمون، مقابل تحديد محضر يثبت تاريخ الإيداع، ساعته ومكانه، وكذا رقم التسجيل ودفع الرسوم، ونظرا للبيانات المدرجة فيها تعد هذه الوثيقة ذا أهمية بالغة لفض النزاعات المحتملة التي يمكن أن تقع بين عدة مودعين، وهي تعد بمثابة شهادة إيداع.

ويتم فحص الإيداع من الناحية الشكلية ومن الناحية الموضوعية، فبالنسبة لفحص الإيداع من الناحية الشكلية نظمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 277/05، حيث تقوم المصلحة المختصة بفحص ما إذا كان الإيداع مستوفيا للشروط المحددة في المواد من 04 إلى 07 من هذا المرسوم، ويجوز للمعهد رفض الإيداع في حالة عدم استيفائه لهذه الشروط، كما يجوز لمن كان في حالة مخالفة عند إيداع طلب تسجيل العلامة أن يقوم بتصحيح إيداعه خلال مهلة شهرين ويمكن تمديد هذا الأجل عند الاقتضاء، وإذا لم يتم المودع بتصحيح ملفه في الآجال الممنوحة له يحق لمدير المعهد رفض الإيداع دون استرجاع الرسوم المدفوعة.

أما بالنسبة لفحص الطلب من الناحية الموضوعية، فإنه بعد النظر في طلب الإيداع شكليا تبحث المصلحة المختصة فيما إذا كانت العلامة مطابقة للقانون أم لا، كأن تكون العلامة المودعة من السيمات أو الرموز المحظور استعمالها كعلامة.

وإذا تبين من الفحص أن الرمز المختار محظور استعماله كعلامة لسبب أو لأسباب الرفض المنصوص عليها في المادة السابعة من الأمر 06/03 المتعلق بالعلامات، فإن المصلحة المختصة، تقوم بإبلاغ المودع وتطلب منه تقديم ملاحظاته في أجل شهران ابتداء من تاريخ التبليغ ويمكن تمديد هذا الأجل عند الضرورة لنفس المدة بناء على طلب معلل من صاحب الطلب .

أما بالنسبة لفحص العلامة الدولية: تخضع التسجيلات الدولية للعلامة الممتدة حمايتها إلى الجزائر في إطار الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر إلى الفحص التلقائي يهدف التحقق من أنها غير مستثناة من التسجيل لسبب أو عدة أسباب الرفض المذكورة في المادة 07 من الأمر 06/03 وفي حالة الرفض تمنح مهلة شهرين لصاحب التسجيل الدولي لتقديم ملاحظاته ويمكن تمديد هذا الأجل عند الضرورة لنفس المدة بناء على طلب معلل من صاحب الطلب.

-2-1 التسجيل والنشر:

أ/ التسجيل: يقصد بالتسجيل القرار الذي يتخذه مدير المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية والذي يؤدي إلى قيد العلامة في فهرس خاص يمسكه المعهد والذي يذكر فيه كافة العلامات وحقوق الملكية الصناعية والتجارية الأخرى التي تم تسجيلها حسب الأصول طبقا للمادة 14 من نفس المرسوم ويجب أن تذكر فيه كافة العمليات المتعلقة بالعلامات حتى يستطيع صاحبها الاحتجاج بها في مواجهة الغير تأسيسا على هذا يجوز لأي شخص تقديم طلب إلى مدير المعهد للحصول على معلومات متعلقة بالعلامات ولا سيما البحث عن البيانات.

ب/ النشر: يتكلف به المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، ويقصد به عملية شهر إيداع العلامة في النشرة الرسمية للعلامات، والجدير بالذكر أن النشرة الرسمية للإعلانات القانونية التي يمسكها المركز الوطني للسجل التجاري تضمن أربع أقسام من بينها قسم خاص بحقوق الملكية الصناعية والتجارية يذكر فيها مختلف النشرات التنظيمية المتعلقة بالعمليات التي تؤثر على هذه الحقوق.

2- إجراءات تسجيل العلامة دولياً: يتم عن طريق تقديم طلب إلى مكتب الملكية الصناعية في بلد العلامة الأصلية أولاً حيث يتم تدقيقه والتصديق على أن العلامة التجارية المرفقة به قد أدرجت في السجل الوطني للعلامات التجارية في البلد الأصلي بأمر الطالب وبنفس المنتجات أو البضائع أو الخدمات ثم يرسل إلى المكتب الدولي مرفقاً بالرسوم.

ثم يقوم المكتب الدولي بتدقيق طلبات التسجيل الدولي الواردة له من حيث استيفائها لشروط اتفاق مدريد وأنظمتها فإذا استوفى طلب التسجيل تلك الشروط يسير بالإجراءات لتسجيل العلامة التجارية ومن ثم إشعار الدول المعنية بذلك ونشرها في المجلة ذات العلامة .

3- تجديد التسجيل: أن تسجيل العلامة يخول لصاحبها الحق في ملكيتها من تاريخ إيداع الطلب دون المساس بحق الأولوية المكتسب في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية.

فتسجيل العلامة ينتج آثاره طيلة 10 سنوات من تاريخ إيداع الطلب وحتى تبقى الحماية القانونية في السريان أجاز المشرع تجديد التسجيل لنفس المدة ودون تحديد عدد التجديدات، علماً أنه يحق المطالبة بتسجيل العلامة والمطالبة بحق الأولوية فيها من قبل أي شخص قام بعرض سلع وخدمات تحت العلامة المطلوبة أثناء معرض دولي رسمي أو معترف به رسمياً وذلك في أجل ثلاثة أشهر ابتداءً من انتهاء العرض على أن تعود ملكيته لها من تاريخ العرض .

-ويتم تقديم طلب التجديد إلى المصلحة المختصة، مع دفع رسوم التجديد خلال ستة أشهر التي تسبق انقضاء التسجيل (أي انقضاء عشر سنوات) أو ستة أشهر على الأكثر الموالية لانقطاع آثار هذه العلامة، وفي حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال تلك المدة تعتبر العلامة باطلة، ويجوز لكل ذي مصلحة تقديم طلب تسجيلها في نفس البضاعة أو الخدمة، كما يجوز لأي شخص تقديم طلب إلى مدير المعهد (INAPI) للحصول على معلومات متعلقة بالعلامات ولا سيما البحث عن السابقات .

-وقد فرضت المادة 19 من المرسوم التنفيذي 277/05 على صاحب العلامة لطلب التجديد إثبات أنه قام باستعمال العلامة خلال السنة التي تسبق انقضاء التسجيل (أي قبل انقضاء مدة 10 سنوات) حتى ولو لم يتم باستغلاله طوال السنين السابقة، وهذا على خلاف مضمون نص المادة 11 من الأمر رقم 06/03 المتعلق بالعلامات الذي ينص على وجوب الاستعمال الجدي للعلامة من جهة أخرى، ومن ثم يكون هذا النص قد سمح لصاحب العلامة الاحتفاظ بها ما لم يتجاوز عدم استعمالها ثلاثة سنوات زائد سنتين إذا أثبت وجود ظروف عسيرة ، بالنتيجة يكون الحد الأقصى هو خمس سنوات، ما عدا ذلك يسقط حقه في العلامة، بمعنى آخر بعد هذه المهلة لا يمكن لصاحب العلامة التمسك بحقه بها، وبالتالي لا يمكن له طلب تجديد تسجيلها بعد انقضاء مدة التسجيل (عشر سنوات) بما أنه حقه عليها قد انقضى.